

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب
وعضوية القضاة السادة:

محمد الخرايشة، محمد عثمان، محمود دهشان، بسام العتوم

المميز: مساعد النائب العام/ إربد المنتدب من قبل المحامي العام المدني
المميز ضدهم:

١ - محمد احمد الحسن الحسين

٢ - حسين احمد محمد

٣ - زريفه احمد محمد/ وكيلهم المحامي زكي يوسف

بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٩، قدّم هذا التمييز، للطعن بالحكم الصادر
عن محكمة استئناف حقوق اربد بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٩ في القضية
رقم ٩٨/٧١٨، القاضي بفسخ القرار المستأنف والحكم بالزام الجهة
المدعى عليها بمنع معارضة المدعين في الجزء المعتدى عليه قطعة الارض
موضوع الدعوى، وإعادة الحال الى ما كان عليه وفي حالة عدم قيامها
بذلك الزامها بتكاليف اعادة الحال البالغة (٢٧٢٠) ديناراً والزامها بتأدية مبلغ
(٤٠٧٦) ديناراً و ٢٠٠ فلس للمدعين كتعويض عن الأشجار المزالة
الواردة بجدول الاضرار وأجر المثل للمساحة المعتدى عليها يوزع بينهم
حسب انصبتهم الارثية وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها
المدعون في مرحلتي التقاضي بنسبة المبلغ المحكوم به، ومبلغ (٤٩٠) دينار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٠/٣٢١٢

رقم القرار :

شوق

محمود دهشان

تكيدتها الجهة المدعى عليها في مرحلة الاستئناف عن الفرق بين ما قضت به محكمتنا

الموضوع.

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي:

- ١ - أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت اليها وقد كان عليها ان ترد الدعوى عن وزارة الاشغال حيث ان الاخيرة لا تنتصب خصماً للمميز ضدهم.
 - ٢ - كان على محكمة الاستئناف ان تجري خبرة جديدة، لان التقديرات التي توصل اليها الخبراء مغالى بها ولا تستقيم مع المنطق والعدالة ولانها مجحفة بحقوق الخزينة.
 - ٣ - وبالتناوب ومع التمسك بعدم استحقاق المميز ضدهم واقعاً وقانوناً وطالما ان الجهة المميزه قد ربحت باستئنافها فقد كان على محكمة الاستئناف ان تحكم لممثل المحامي العام باتعاب محاماه وبالتناوب ايضاً فإن اتعاب المحاماه التي حكمت بها محكمة الاستئناف مغالى بها ولا تتناسب مع الجهد المبذول في هذه القضية.
- لهذه الاسباب يلتزم المميز، قبول التمييز شكلاً، ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد الاطلاع على الأوراق، والتدقيق فيها، والمداولة قانوناً، نجد ان الوقائع وكما يبين من لائحة الدعوى، وسائر اوراقها، تتلخص في ان المدعين كانوا قد اقاموا بتاريخ ١٩٩٧/٨/٧ الدعوى رقم ٩٧/١٩٥، امام محكمة بداية حقوق عجلون طالبين الحكم بالزام الجهة المدعى عليها بمنع معارضتهم بالجزء المعتدى عليه من قطعة الارض رقم ٩٥ حوض المسابك رقم ٣ من اراضي كفرنجة/ عجلون، وأجر المثل للجزء المذكور وقيمة الاشجار والمنشآت التي تم ازلتها وازالة الضرر الذي لحق بها واعادة الحال الى ما كانت عليه وتكاليف اعادة الحال مع تضمينها الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه والفائدة القانونية. على سند من القول، ان الجهة المدعى عليها قامت خلال عام ١٩٩٦ بشق وانشاء طريق كفرنجة الوادي/ عجلون ماره بقطعة الارض موضوع الدعوى، وتسببت في اقتلاع الاشجار والاضرار بالمنشاءات والأرض، مما استدعى اقامة الدعوى للحكم بمنع المدعى عليها من معارضتهم بالجزء المعتدى عليه وأجر المثل للجزء المذكور وقيمة الاشجار والمنشاءات التي تم ازلتها وازالة الضرر الذي لحق بها واعادة الحال الى ما كانت عليه وتكاليف اعادة الحال وكما هو مفصل بلائحة الدعوى مع الرسوم والمصاريف والاتعاب والفائدة.

واعادة الحال الى ما كانت عليه وتكاليف اعادة الحال وكما هو مفصل بلائحة الدعوى مع الرسوم والمصاريف والاعتاب والفائدة.

بنتيجة المحاكمة، وبتاريخ ١٤/٧/١٩٩٨، صدر حكم محكمة البداية قاضياً:

١ - منع المدعى عليها في معارضة المدعين في ارضهم موضوع الدعوى ذات الرقم ٩٥ حوض ٣ المسابك من اراضي كفرنجة.

٢ - الزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ (٤٥٨٠) ديناراً للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل تعويضاً عن الاشجار التي اقتلعت من ارضهم بالاضافة عن السلسال الحجري التي تمت إزالته وبدل أجر الجزء المعتدى عليه.

٣ - الزام الجهة المدعى عليها بإعادة الحال الى ما كانت عليه أو دفع تكاليف ازالة الضرر عن الجزء المعتدى عليه واعادة الحال الى ما كانت عليه والبالغة (٣٠٠٠) دينار للمدعين كل بنسبة حصته في سند التسجيل، مع تضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار اتعاب محاماه.

لم ترتض الجهة المدعى عليها، بهذا الحكم، فطعننت عليه استئنافاً، حيث أصدرت محكمة استئناف اربد قرارها المشار اليه في مطلع هذا القرار، فلم يرتض المحامي العام المدني بالاضافة لوظيفته بهذا القرار، مما حمله على الطعن عليه تمييزاً، بموجب هذا التمييز وذلك للاسباب الواردة بلائحته.

وفي الرد على أسباب التمييز:

وعن السبب الاول: وفيه يسند المميز لمحكمة الاستئناف الخطأ، من حيث عدم رد الدعوى عن وزارة الاشغال لعدم الخصومة.

وحيث نجد وبالرغم من ان المميز لم يبين وجه الخطأ الذي يعيبه في القرار المميز وفقاً لمقتضى المادة ١٩٣ من قانون اصول المحاكمات المدنية، فالثابت من البيئة المقدمة في هذه الدعوى، واقرار الجهة المدعى عليها بكتاب مدير اشغال محافظة عجلون رقم ٤٩٩/٧/٢/٢ تاريخ ١١/٣/١٩٩٨ ان وزارة الاشغال العامة هي التي قامت بانشاء وفتح وتعييد طريق كفرنجة/ الوادي/ عجلون الماره من قطعة الارض موضوع الدعوى، وبالتالي فإن وزارة الاشغال تتنصب خصماً للمدعين، مما يتعين رد هذا السبب.

وعن السبب الثاني: نجد أن الدعوى لا تعدو كونها منع معارضة والمطالبة بأجر المثل وبدل ضرر وإزالة ضرر واعادة الحال الى ما كان عليه.

ولذلك فان الحكم ببطل اعادة الحال الى ما كان عليه جاء مخالفاً لاحكام القانون مما يتعين نقضه من هذه الناحية.

وعن السبب الثالث: وحيث نجد ان الحكم المميز، قد صدر بما يتفق واحكام المادة ١٦٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية والمادة ٤/٤٦ من قانون نقابة المحامين، فيكون المبلغ المحكوم به واقعا ضمن الحد القانوني، وعليه فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين رده.

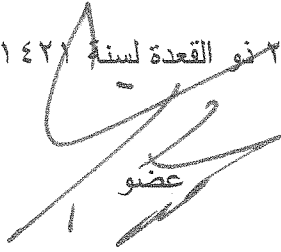
لهذا نقرر واستناداً الى ما جاء بردنا على السبب الثاني في الشق المتعلق بتكاليف إزالة الضرر نقض القرار المميز بهذا الخصوص فقط والاكتفاء باعادة الحال الى ما كان عليه باعتبار الموضوع صالح للحكم وتأييده فيما عدا ذلك واعادة الاوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ذو القعدة لسنة ١٤٢١ هـ الموافق ١٣/٢/٢٠٠١ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



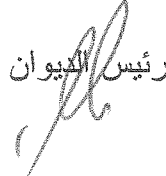
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

م.ن

